

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثامنة والثلاثون

فيينا، ٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمات اليونيدو في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

مساهمات اليونيدو في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير من المدير العام

وفقاً لقرار المؤتمر العام م ع-١٣/ق-٦ ومن أجل تحديث المعلومات الواردة في الوثيقة IDB.37/4، تعرض هذه الوثيقة تقرير المدير العام الذي يتناول فيه الدور الحاسم الذي تقوم به القطاعات الإنتاجية في دعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والكيفية التي تقدّم بها اليونيدو مساهمات أخرى في هذه العملية.

أولاً - مقدّمة

١- أحاط مجلس التنمية الصناعية علماً، في دورته السابعة والثلاثين، بالوثيقة IDB.37/4 التي تتضمن معلومات عن الوسائل المحدّدة التي يمكن لليونيدو أن تقدّم من خلالها مزيداً من الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للمساهمات التي تقدّمها اليونيدو في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال أولوياتها

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



المواضيعية الثلاث، وهي الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية (المرتبطة بالهدفين ١ و٣)، وأنشطة بناء القدرات التجارية (المرتبطة بالهدف ٨)، وأنشطة البيئة والطاقة (المرتبطة بالهدف ٧). وعلاوةً على ذلك، رحّبت الدول الأعضاء بتعهد المنظمة بالالتزامات المتعلقة بالمنظور الجنساني في جميع برامجها ومشاريعها وممارساتها التنظيمية وشجّعت اليونيدو أيضاً على مواصلة إقامة الشراكات مع منظمات أخرى من أجل تعزيز أثر أنشطتها.

٢- وتعرض هذه الوثيقة تحدياً للمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.37/4 آخذةً بعين الاعتبار تقرير الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ الذي صدر مؤخراً (حزيران/يونيه ٢٠١٠)، وهي تسلّط الضوء على المساهمات التي تواصل اليونيدو القيام بها من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً- التطورات الأخيرة ومساهمات اليونيدو في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

٣- تسلّم اليونيدو بالأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها إطاراً شاملاً لأنشطتها وتؤمن بأن الصناعة التنافسية والمستدامة بيئياً تُعدُّ عنصراً جوهرياً من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والحد من الفقر والمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتُسهم المنظمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الأهداف ١ و٣ و٧ و٨، من منظور مركز بشكل فريد، حيث يجمع بين الأنشطة التمهيديّة والتعاون التقني الموجه نحو تحقيق النتائج من أجل مساعدة البلدان النامية على وضع الاستراتيجيات وبناء القدرات المؤسسية والمعرفة التقنية اللازمة لتطوير اقتصاد متنوع وتكوين ثروات لسكانها. والدور الذي تضطلع به اليونيدو بصفتها شريكاً من أجل الرخاء يدعم أيضاً بلوغ سائر الأهداف الإنمائية للألفية على نحو شامل. ويمكن لتنمية التجارة وقطاعات الإنتاج أن ترسي، من خلال الروابط المشتركة بين القطاعات، الأساس الذي تقوم عليه عملية التنمية الاقتصادية على نطاق أوسع. ويمكن للتصنيع والنمو العادل أن يدعم تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال إيجاد فرص العمل وزيادة دخل الفقراء. ومن شأن قطاع إنتاجي مزدهر أن يُسهم بهذه الطريقة في إيجاد قوة عاملة تحظى بالغذاء الجيّد والتعليم وتمتّع بالصحة، الأمر الذي يمكن أن يزيد بدوره الإنتاجية والنمو لصالح الفقراء.

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

٤ - مع تبقي خمس سنوات فقط على حلول الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، خطت بلدان عديدة، بعضها من أفقر بلدان العالم، خطوات كبيرة إلى الأمام، مما يثبت أن وضع أهداف جريئة وجماعية قد يسفر عن نتائج ملموسة. وفي الوقت ذاته، من الواضح أن تحسّن مستويات المعيشة بطيء على نحو غير مقبول وأنّ الأزمات في مجالات الأغذية والوقود والتمويل، فضلاً عن تغير المناخ، تقضي على بعض المكاسب التي تحققت بمشقة بالغة.

٥ - وبالرغم من أن البلدان النامية أثبتت صمودها نسبياً أمام الأزمة المالية والاقتصادية، فإنّ التقديرات تشير إلى أن انخفاض التدفقات من الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية للعمال، بالإضافة إلى ركود الصادرات، ترك ٥٠ مليون شخص آخرين في فقر مدقع في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٦٤ مليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ومعظمهم يعيش في أقلّ البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.^(١) وتميل هذه البلدان إلى اعتماد اقتصادات غير متنوّعة وغالباً ما تعتمد على تصدير السلع الأساسية المعرضة لتقلبات كبيرة في الأسواق العالمية. ويُسهّم عدم توافر فرص العمل الناجم عن الانكماش الاقتصادي في تفاقم الوضع. وعلاوةً على ذلك، فمن المرجح أن تستمر آثار الأزمة، حيث يتوقع أن تكون معدلات الفقر بحلول عام ٢٠١٥، وهو الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، أعلى بقليل مما كانت لتكون عليه لولا وقوع الأزمة.

٦ - وتكوين الثروة عامل أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية، كما أن تمكين الفقراء من خلال المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ودرّ الدخل أثبت نجاعته كوسيلة لانتشال الناس من الفقر. وفي عام ٢٠٠٩، أصدرت اليونيدو تقرير التنمية الصناعية، وهو الأحدث عهداً، وقد اشترك في وضعه بول كوليبه الأستاذ في جامعة أوكسفورد، ورمى إلى تقديم بحوث وتحليلات عميقة عن الأسس التي قد تصل من خلالها الدول الفقيرة بمفردها إلى مبتغاها، والحلول المعدّة حسب الحاجة للحدّ من الفقر بنجاح. وتشمل الأنشطة الرئيسية التي تنفّذها اليونيدو للاستجابة لهذه الأولوية تطوير تنظيم المشاريع وإنشاء تجمعات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقوية الصناعة الزراعية وخفض خسائر ما بعد الحصاد (وبالتالي إنهاء اعتماد الكثير من المجتمعات المحلية الفقيرة على التجارة بالسلع

(1) مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠١٠، البنك الدولي.

الزراعية الأولية المتقلبة) وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً وتبادل المعارف والخبرة الصناعية وتشجيع الاستثمار والتكنولوجيا.

٧- وتجري اليونيدو حالياً تقييماً مواضيعياً لآثار أنشطة التعاون التقني ومساهماتها في الحد من الفقر، وقد استبانت عدداً من الحالات الناجحة. وتبرهن برامج اليونيدو في مجالات من قبيل تطوير تنظيم المشاريع والتدريب على المهارات والإنتاج الأنظف على مساهماتها المهمة في إيجاد فرص العمل وزيادة الدخل في أوساط الفقراء. ووجد هذا التقييم الكلي ذاته أنّ شبكة مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو، والتي تربط بين المنشآت التجارية في البلدان النامية والشركاء المحتملين في مختلف أرجاء العالم، من شأنها أن تضيف قيمة من خلال تحقيق استثمارات محدّدة ونتائج تعتمد على التكنولوجيا والإسهام مباشرة في استحداث الوظائف.

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٨- وفقاً لتقرير الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، كان التقدم المحرز بشأن الهدف ٣ الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقدماً بطيئاً. وعلى المستوى العالمي، ما زالت حصة المرأة من العمالة المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي تزداد ببطء وبلغت ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٨. غير أن بعض المناطق تتوانى على نحو خطير عن توفير الفرص للنساء. ففي جنوب آسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا، لا تشكل النساء سوى ٢٠ في المائة من العاملين خارج القطاع الزراعي. وتثير المساواة بين الجنسين في سوق العمل أيضاً القلق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث لا تتولى المرأة سوى وظيفة واحدة مدفوعة الأجر من بين كل ثلاث وظائف خارج القطاع الزراعي.^(٢) وتعمل قرابة ثلثي النساء العاملات في البلدان النامية كعاملات مساهمات ضمن أفراد الأسرة أو كعاملات مستقلات، وعادة ما يكون ذلك في أشكال من العمالة الهشة للغاية والتي تفتقر إلى الأمن الوظيفي والاستحقاقات الوظيفية. وبالتالي، يجب أن يكون التركيز في أيّ برنامج متوازن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً منصباً على تمكين المرأة اقتصادياً وزيادة إمكانية حصولها على الموارد والأراضي والعمل اللائق وفرص تنظيم المشاريع.

(2) الإحصاءات والاستنتاجات المشار إليها هنا مأخوذة من تقرير الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، ما لم ينص على خلاف ذلك.

٩- وما زالت اليونيدو تعزّز المساواة بين الجنسين وتعمل على تمكين المرأة، وذلك أساساً من خلال المكوّن البرنامجي المتمثل في تطوير القدرات على تنظيم المشاريع في المناطق الريفية لدى النساء والشباب، مع التركيز على توفير التدريب في مجال تنظيم المشاريع من أجل المساعدة على إرساء أساس مستدام لتنمية القطاع الخاص. ويستهدف البرنامج ذو الصلة على وجه التحديد منظّمي المشاريع من النساء والشباب لتمكينهم من التدرّج من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وضمان خلو البيئة التنظيمية والإدارية التي يعملون فيها من أوجه التحيز الجنساني.

١٠- وبالإضافة إلى اضطلاع اليونيدو ببرامج التعاون التقني الهادفة إلى تمكين المرأة اقتصادياً، تلتزم المنظمة أيضاً بتعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني^(٣) في جميع برامجها ومشاريعها وممارستها التنظيمية. فقد اعتمدت المنظمة في عام ٢٠٠٩ سياسة حديثة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي إطار تنفيذ هذه السياسة يجري حالياً تدريب لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظمة. وتركّز المرحلة الأولى المتوقع إكمالها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ على النواحي التقنية من أجل تطوير قدرات الموظفين على تصميم المشاريع والبرامج وتنفيذها بطريقة مراعية للاعتبارات الجنسانية.

الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية

١١- يشكّل تغير المناخ تهديداً كبيراً للفقراء ويُبرز الحاجة إلى إيجاد مصادر للطاقة النظيفة وحماية البيئة، كما أُشير إليه في الهدف ٧. وتؤدي الاتجاهات الحالية للاستهلاك والنمو السكاني إلى ضغط كبير على النظم الطبيعية لكوكب الأرض. فقد واصلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية اتجاهاً الصعودي في السنوات الأخيرة، فبلغت ٣٠ بليون طن بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وهذا يشكّل زيادة بنسبة ٣٥ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وما زال نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدان المتقدّمة النمو هو الأعلى، إذ يبلغ نحو ١٢ طناً من ثاني أكسيد الكربون للفرد مقارنةً بنحو ٣ أطنان في المناطق النامية و٠,٩ طن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والفئات السكانية الضعيفة التي ساهمت أقل مساهمة في المشكلة إنّما تتحمل أفسى الآثار الناجمة عن تغيّر المناخ. ويزداد على الصعيد العالمي خطر الموت أو العجز وخطر وقوع الخسائر الاقتصادية من جرّاء الكوارث الطبيعية، وهذا الخطر يتركز في البلدان

(3) يعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (الوثيقة E/1997/66) مفهوم تعميم المنظور الجنساني باعتباره استراتيجية لجعل اهتمامات وخبرات الرجال والنساء على حد سواء بُعداً أساسياً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الأكثر فقراً بسبب افتقارها إلى القدرات اللازمة للتصدي لما ينجم عنه من آثار تسمّ، على سبيل المثال، المردود الزراعي وإنتاجية اليد العاملة والصحة والتشرد الداخلي.

١٢- وتكتسي سبيل الحصول على طاقة نظيفة بأسعار معقولة وتوفير بيئة سليمة صحياً أهمية جوهرية في التنمية المستدامة. وتعالج اليونيدو هذه المسائل آخذة في الاعتبار ما للصناعة من نصيب كبير في الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري والموارد المستنفدة للأوزون، كما تساعد البلدان النامية على الحد منها وتشجعها على الاستفادة من فرص تحقيق ثروات من الصناعة الخضراء وزيادة سبيل الحصول على الطاقة. وتشجّع اليونيدو على استخدام الطاقة بكفاءة كوسيلة مهمة لتوفير الطاقة والموارد، وكذلك للحدّ من تغيّر المناخ. ويعترف مرفق البيئة العالمية باليونيدو بوصفها شريكاً تنفيذياً أساسياً في المشاريع المتعلقة بالقضاء على الملوثات العضوية الثابتة، بموجب اتفاقية ستوكهولم، وبالحد من تغيّر المناخ وحماية النظم المائية الدولية وتفاذي استنفاد الأوزون.

المهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

١٣- برزت ظاهرتا العولمة والترابط بين الأسواق العالمية كسمتين مهمينتين في الاقتصاد العالمي يُرجح أن تظلّ كذلك في المستقبل المنظور. فلم يعد ممكناً اعتبار النمو الاقتصادي في بلدٍ ما عملية داخلية بحتة. فقد أصبحت الصناعة والتجارة مندجتين على الصعيد العالمي، وبدأ هذا الاتجاه يتحوّل صوب البلدان النامية بوتيرة متزايدة. ولكنّ البلدان والمناطق النامية لا تحقّق كلّها النموّ بوتيرة واحدة.

١٤- والمهدف ٨، الرامي إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، يتضمّن في جوهره السعي إلى إنشاء نظام تجاري مفتوح وغير تمييزي يستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به. بيد أن التجربة أظهرت أن العولمة وما يرافقها من سياسيات تحرير السوق لم تُفضّل حتى الآن إلى زيادة كبيرة في الفوائد لصالح البلدان النامية. أما المعاملة التجارية التفضيلية، فهي مخصّصة أساساً لأقلّ البلدان نمواً، فالبلدان الصناعية أعفت من الضرائب ٨١ في المائة من وارداتها من أقلّ البلدان نمواً في عام ٢٠٠٨. وتزداد هذه المعاملة التفضيلية بصورة واسعة على أساس أحادي الجانب، الأمر الذي لا يشكّل بديلاً ملائماً لاختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والبرامج الإنمائية المتعلقة بها. وحتى مع إلغاء التعريفات الجمركية، تبقى الحواجز التقنية قائمة أمام التجارة، وستحتاج البلدان النامية إلى التركيز على تطوير قدرات عرض قوية والوفاء بمتطلبات المعايير والامتثال على المستوى الدولي.

١٥ - وتسلم اليونيدو بوجود عائقين كبيرين يحولان دون مشاركة البلدان الأكثر فقراً في التجارة العالمية، ألا وهما عدم ملائمة هياكل الدعم الأساسية للوفاء بمتطلبات السوق، والافتقار إلى قدرات العرض التنافسية في منشآت قطاع الإنتاج. وتدعم المنظمة الحكومات في بناء وتحسين الهياكل الأساسية اللازمة لضمان أن تكون الصادرات مطابقة لمعايير صارمة للمنتجات، بما فيها متطلبات النوعية والسلامة والصحة والبيئة. ومن حيث قدرات العرض، تتبع اليونيدو أسلوباً منهجياً يقوم على سلاسل القيمة في العمل مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص من أجل تحسين القدرات التنافسية، الأمر الذي يسمح لها بالاستفادة من الفرص الجديدة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وتشجع اليونيدو أيضاً المسؤولة الاجتماعية للشركات كوسيلة من أجل زيادة القدرات الإنتاجية والتنافسية، ولا سيما لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة. واليونيدو شريك تنفيذي في كل من مبادرة الإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نمواً ومرفق المعايير وتنمية التجارة. وتملك المنظمة أيضاً أكبر حافظة مشاريع لبناء القدرات المتصلة بالتجارة في منظومة الأمم المتحدة، وهي ما زالت تعمل على نحو وثيق مع وكالات أخرى سعياً إلى تحقيق التكامل معها.

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

١٦ - حسبما ورد في التقرير السابق للمجلس عن الأهداف الإنمائية للألفية (الوثيقة IDB.37/4)، تُساهم أنشطة التعاون التقني التي تنفذها اليونيدو مساهمة غير مباشرة في الغايات الواردة في الهدف ٦ المتعلق بمكافحة الأمراض وتحسين الصحة العامة. وما زال نهج اليونيدو في هذا الصدد يركز على مجالين متميزين من التدخل متصلين بالصحة العامة على المستوى العالمي، هما: (أ) المخاطر الصناعية التي لها تأثير على الصحة العامة إما مباشرة عن طريق الانبعاثات الصناعية والنفايات، وملامسة المواد الخطرة والسامة في مكان العمل، أو بشكل غير مباشر عن طريق الآثار البيئية المتصلة بالصناعة فضلاً عن الكوارث التي يحدثها الإنسان؛ و(ب) السلع والمهارات الصناعية اللازمة لأداء وظيفة نظام الصحة، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية الميسورة التكلفة، والمنتجات الصناعية للاستخدام الطبي، والإمدادات المضمونة من الطاقة، وكذلك المهارات الإدارية والهندسية.

ثالثاً - سبل المضي قدماً

١٧ - مع تبقي خمس سنوات فقط على حلول الموعد النهائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يجب على اليونيدو ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة، بما فيها

الحكومات الوطنية والبلدان المانحة ودوائر الأعمال التجارية والاجتمع المدني بصورة عامة، أن تبذل كل ما في وسعها لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة ومنصفة.

١٨- وقد أتاحت الجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية التي عقدها الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ فرصة فريدة لحفز الالتزام وحشد الدعم والحث على العمل الجماعي من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وركز مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية على الإسراع في إحراز تقدّم من أجل بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة التقدّم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأجرى المندوبون استعراضاً شاملاً لأوجه النجاح وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة، والعقبات والتغرات، والتحديات القائمة، والفرص المتاحة. وأسفر الاجتماع عن اعتماد وثيقة ختامية موجزة وعملية المنحى توافقت عليها الدول الأعضاء.

١٩- وقد شاركت اليونيدو بنشاط في الأحداث والمداولات التي جرت خلال مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية، مُركّزة بشكل خاص على مسائل تغير المناخ، والكفاءة في استخدام الطاقة وسبل الوصول إليها، والاقتصاد المراعي للبيئة، وتطوير القطاع الخاص. وستقدّم معلومات عن نتائج مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية والمساهمات المحددة التي قامت بها اليونيدو إلى المجلس في إضافة ستصدر لهذه الوثيقة.

رابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٢٠- لعلّ المجلس يودّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.